# احمد مختار مبو

# حقائق مشوهة ...

تفتقر الانباء التي نقلتها الصحف والاذاعة والتلفزيون في موضوع القرارات المتعلقة باسرائيل والتي اتخذت حديثا في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام للاونسكو ـ تفتقر غالبا الى الدقة ، بل حتى الى الموضوعية .

ان هناك قرارين اتخذهما المؤتمر العام يهمان بالدرجة الاولى اسرائيل : يتناول اولهما تشكيل الفرق الاقليمية المكونة داخل المنظمة، ويتناول الاخر حماية التراث الثقافي في القدس . فقد فسر تفسيرا خاطئا او ناقصا القرار المتعلق بتحديد المناطق من اجل تنفيذ النشاطات ذات الطابع العام حين ذهب البعض الى القول بان اسرائيل قد طردت من الاونسكو او وضعت في استحالة المشاركة بنشاطات المنظمة .

ان اسرائيل لم تطرد من الاونسكو ولا من اي فريق اقليمي في نطاق الاونسكو ، بل هي مستمرة كعضو من الدول الاعضاء في المنظمة . وكذلك فان اسرائيل ما تزال مصنفة من اجل انتخابات المجلس التنفيذي في الفريق ١ ( اوروبا الغربية ) على غرار اوستراليا وكندا والولايات المتحدة الاميركية ونيوزيلندا الواقعة جغرافيا خارج اوروبا . وعلى غرار كندا والولايات المتحدة الاميركية ، ادرجت اسرائيل خلال الدورة الـ ١٨ للمؤتمر العام مشروع قرار من اجل ان تدرج « في لائحة البلدان المفوضة بالاشتراك في النشاطات الاقليمية الاوروبية التي تشكل الصفة التمثيلية للدول بالنسبة اليها عنصرا مهما » . فاذا تبنى المؤتمر العام القرارات المتعلقة بكندا والولايات المتحدة ، فانه رفض القرار المتعلق باسرائيل ، اي ان هذا القرار قد رفضه الممثلون المفوضون من حكومات الدول الاعضاء في المنظمة .

وهكذا فان اسرائيل تجد نفسها في الوضع نفسه الذي كانت فيه تماما قبل الدورة الـ ١٨ للمؤتمر العام . فلا يمكن الادعاء اذن بانها طردت من اي مكان : فالامر الوحيد الجديد هو ان اسرائيل هي الدولة العضو الوحيدة غير المدرجة في « المناطق التي تتولى تحقيق النشاطات ذات الطابع الاقليمي » باعتبار ان اوستراليا ونيوزيلندا قد صنفتا ، باقتراح من خمس دول اسيوية على الخصوص ، في فريق آسيا ـ اوقيانوسيا . كما صنفت كندا والولايات المتحدة ـ بناء على طلبهما ـ في فريق اوروبا الغربية .

ثم ان كندا والولايات المتحدة كانتا قد طلبتا في الدورة الـ ١٧ للمؤتمر العام (١٩٧٢) ان تشاركا في المؤتمر الثاني لوزراء التربية لدول اوروبا الاعضاء ، فلم يقر طلبهما . ولم يتهم أحد آنذاك الاونسكو بانها طردتهما من اي فريق اقليمي معين ، لا في كندا ولا في الولايات المتحدة ، واقل من ذلك في اوروبا . واذن ، فان هاتين الدولتين قد شاركتا ، كاسرائيل ، في المؤتمر الذي عقد في بوخارست في ديسمبر ١٩٧٣ بصفة مراقب . وهذه الامكانية لا تزال متروكة لاسرائيل اذا دعي مؤتمر وزاري مرة اخرى في اوروبا . كما ان اسرائيل تستطيع ان تشترك ، بصفة مراقب ، كما فعلت سابقا ، في اي مؤتمر وزاري اقليمي ، حيثما عقد .

اما القرار الثاني فيطلب من « المدير العام الامتناع عن تقديم مساعدة لاسرائيل في ميادين التربية والعلوم والثقافة ، الى ان تحترم احتراما دقيقا القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام.»

هذا القرار يرتكز خصوصا على القرارين ٢٢٣٥ تاريخ ٤ تموز ١٩٦٧ و ٢٢٥٤ تاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧ اللذين اتخذتهما الجمعية العامة للامم المتحدة ، والقرارين ٢٦٧ تاريخ ٣ تموز ١٩٦٩ و٢٦٨ تاريخ ٢٥ ايلول اللذين اتخذهما مجلس الامن حول وضع القدس ، وكذلك على قرارات المؤتمر العام للاونسكو في دورتيه الـ ١٥ والـ ١٧ والمجلس التنفيذي في دوراته الـ ٨٢ و ٨٣ و٨٨ و٨٩ و٩٠ . وحين تبنى المؤتمر العام قرارا جديدا ، فقد اعتبر ان الحكومة الاسرائيلية لم تهتم بالنداءات العاجلة التي وجهت اليها منذ عام ١٩٦٨ لكي « تمتنع عن اي تنقيب اثري في مدينة القدس وعن اي تغيير في طابعها او مظهرها الثقافي او التاريخي ، لا سيما ما يتعلق بالاثار الدينية المسيحية والاسلامية». واذ تحقق المؤتمر العام ان التنقيبات والاعمال التي يعتبرها قابلة للاضرار بالاثار الدينية المسيحية او الاسلامية لا تزال مستمرة ، فقد قرر بعد ستة اعوام من انذاره الاول ، ان يدين موقف اسرائيل الذي يعتبره « متناقضا وغايات المنظمة كما وردت في مرسومها التشريعي..»

وانا حريص على ان اسجل بان المؤتمر العام حين اكد كل قراراته السابقة المتعلقة بالقدس انما دعا من جديد « المدير العام الى مواصلة جهوده ليؤمن الحضور الحقيقي للاونسكو في مدينة القدس ».

هذه هي الوقائع . ونحن نأمل ان تتيح للرأي العام ان يكون فكرة اصدق واصح عن القرارات التي اتخذها المؤتمر العام في دورته الـ ١٨ . لقد سبق ان اتخذت في الماضي مثل هذه القرارات فلم تثر ردود الفعل التي نعرفها .

يتحدثون عن « تسييس الاونسكو » كما لو ان مؤسسات نظام الامم المتحدة لم تولد من ارادة سياسية ، هي ارادة اقامة سلام عادل ودائم بالاسهام في تقدم الانسانية وتعميق التفاهم والتعاون بين جميع الشعوب » . ولما كانت الاونسكو مكونة من دول منظمة الامم المتحدة نفسها ، ولما كان التمثيل مؤمنا في المؤتمر العام على المستوى الحكومي، فمن الطبيعي ان تجد المشكلات التي تحرك العالم صداها في الاونسكو.

وكما اتيح لي شخصيا ان قلت في جلسة اختتام الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام ، فاعتقد ان علينا في منظمة ترتبط اهدافها بميادين التربية والعلوم والثقافة ان نتجنب بعض المعارضات التي تتخذ شكل مجابهات جذرية ، بل ان نتجنب اتخاذ قرارات ، ولو باكثرية ساحقة ، تترك مرارة عميقة لدى البعض . والواقع اني اعتقد اننا بحاجة الى طاقة دائمة للحوار ، وهذا ما يفترض ان نجهد، حتى ولو بدا ذلك للوهلة الاولى مستحيلا ، لكي نلتمس بالتشاور الصابر التوافق الذي ينبغي ان يكون القاعدة الذهبية لمؤسسة كالاونسكو . من اجل هذا اشرت في المؤتمر العام ، بصفتي مديرا عاما انتخب حديثا ، ولانني لم اشارك في المناقشات التي جرت قبل انتخابي ـ اشرت الى نيتي بان اخرج ، كلما بدا ذلك ضروريا ، من التحفظ الذي يتجاوز الحد الى بذل الجهد لتقريب وجهات النظر لبلوغ الاتفاق العام الى ابعد حد ممكن .

واذن ، فيؤسفني ان تكون بعض الشخصيات التي اعتمدت على معلومات اقل ما يقال فيها انها ناقصة وغالبا مشوهة قد اعتقدت ان عليها ان تتخاز الى مواقف حاسمة الى ذلك الحد ، في حين ان صفتهم كمثقفين كان ينبغي ان تحملهم ، بالاحرى ، الى الحوار .

ونذكر هنا بان الاونسكو تواصل منذ زهاء ثلاثين عاما ، في ميادين اختصاصها ، فعالية شارك فيها رجال ونساء من جميع الجنسيات والمعتقدات لصالح المجتمع الدولي ، وان موظفين من اكثر من مئة دولة عضو ـ بينها اسرائيل ـ يشاركون اليوم ، داخل السكرتارية ، في هذا العمل المشترك .

وقلت مؤخرا انه ينبغي دائما ان يكون ممكنا للاونسكو ـ لمجرد ان تريد الدول الاعضاء ذلك ـ ان تلقي على الوان التوتر التي تعترض التعاون والتفاهم الدوليين في ميادين اختصاصها . ولكن ذلك يقتضي الا تعمد قوانين المنظمة وانظمتها المحددة كحد ادنى لحقوق وواجبات خاصة .

**احمد مختار مبو**

المدير العام للاونسكو